الجلسة الواحدة والستون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء فاتح ذي القعدة 1422 – (15/ 01 / 2002)
- **الرئاسة** : السيد محمد الفاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعة ونصف ابتداء من الساعة الثالثة إلا ربعا بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

المستشار السيد محمد فضلي رئيس الجلسة

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

بسم الله، أفتتح هذه الجلسة

السيد الوزير المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

يتضمن جدول أعمال اليوم جلستان عموميتان ، تتعلق الجلسة الأولى بالأسئلة الشفهية الأسبوعية، والجلسة الثانية مخصصة لاختتام أشغال الدورة الحالية للمجلس، فقبل أن نبدأطبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لاسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وقبل الشروع في تناول الاسئلة الشفهية المدرجة في جدول الاعمال أستمحكم لأعطي الكلمة للسيد الامين لاضطلاع المجلس علي ما جد من المراسلات ، فليتفضل السيد أمين المجلس مشكورا.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس

شكرا السيد الرئيس .

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 8 يناير 2002 إلي منه. عدد الأسئلة الشفهية 12 سؤال، عدد الاسئلة الكتابية التالية :

– مشروع قانون رقم 08–01 يتعلق باستغلال المقالع.

– مشروع قانون رقم 58–00 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والخرائطية.

– مشروع قانون رقم 18–00 يتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد الأمين طبعا هناك طلب إحاطة المجلس علما من الفريق الاشتراكي، فليتفضل السيد رئيس الفريق أو من ينوب عنه في تناول الاحاطة.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين المادة 128 منه، أتوجه إليكم ومن خلالكم الى الرأي العام الوطني لإحاطتكم علما بالحالة المزرية التي تعيشها بلدية أزيلال في الايام الأخيرة من جراء التصرفات العشوائية للسيد باشا المدينة الذي لم يدع صغيرة ولاكبيرة من اختصاصات المجلس إلا وتدخل فيها لغرض رأيه حتى ولو خالف ذلك القانون إلى أن أوصل المجلس البلدي لمدينة أزيلال الي الباب المسدود وهكذا فمن تدخله في كراء السوق الاسبوعي وتفويت الصفقة لمن أراد بعد أن تم إقصاء باقي المشاركين بطرق تتنافى والقانون مما دفع بأحدهم إلي إخبار الجهات المعنية بل ورفع القضية أمام العدالة، بحيث أن هذا المشارك كان قد ساوم ب 160 مليون بينما السيد الباشا أبي إلا أن يفوت الصفقة 147 مليون هو ولجنته المصطنعة، ثم تدخله في إسناد هاتف لاحد المقاولين الشيء الذي غضب المعطلين المجازين بالمدينة فقاموا بوقفات احتجاجية أمام مقر البلدية إلي أن تم توقيف أشغال البناء بهذا الكشك لكون هؤلاء المعطلين سبق لهم وأن تقدموا بطلباتهم للحصول على أكشاك هاتفية لكنها وفضت ولولا لطف الله لوقع ما لا تحمد عقباه.

أما آخر ما أقدم عليه السيد الباشا وهو بيت القصيد هو حذفه لنقطتين هامتين في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المعاقبة لتاريخ 4-1-2002، وهاتان النقطتان تتألقان :

1. بالتوزيع الغير العادل لبعض المواد الغذائية التي خصصها المجلس الإقليمي للمحتاجين بالمدينة بمناسبة شهر رمضان المعظم الأخير، حيث أن التوزيع لم يشمل سوى بعض الدوائر دون غيرها، 3 دوائر من أصل 23.
2. النقطة الثانية، تهم رخص النقل العمومي فبدل أن تشمل هذه الرخص العملية أسر المقاومة والمعوزين والمعوقين تم تسليمها إلى الميسورين من ذوي المال والاعمال الشيء الذي يتنافى وروح القانون المحدث لهذه الرخص، هذا وقد حاول المجلس إقناع السيد الباشا للعدول عن قراره هذا لكن دون جدوى حيث أنه بعد بلفظ بكلام لا يليق بالمقام انسحب من الاجتماع ضاربا عرض الحائط بالمسؤولية الملقاة على عاتقه ألا وهي السهر على الأمن والنظام داخل القاعة أثناء الإجتماع الشئ الذي من أجله تم رفع الجلسة دون أن تتم دراسة أية نقطة من نقط 18 الواردة في جدول أعمال هذه الدورة، هذا وقد رفع المجلس عبر رئيسه مراسلة في الموضوع الى السيد عامل الاقليم علّه يرد الاعتبار الى المجلس وينبه خليفته الأول بأخطائه، لكن المجلس لم يتلق أي رد في الموضوع اللهم ما كان من إخبارنا من طرف رئيس المجلس بأن السيد العامل هو الآخر أصر على وجوب حذف هاتين النقطتين، هذا هو المفهوم الجديد للسلطة الذي نادى به صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه التاريخي بالدار البيضاء.

وأخيرا أتوجه بالنداء إلي كل من يهمه الأمر وخاصة السيد وزير الداخلية الذي لا نشك في حزمه ونزاهته لتدخل عاجل للبحث فيما يجري في هذه البلدية التي أصبحت مشلولة من جراء تصرفات قد تعيدنا الى ممارسة الستينات أو السبعينات، كما أطالب سيادته بأن يسهر على إنقاذ مصالح المواطنين بهذه البلدية قبل استفحال الامور إلى ما هو أخطر. وشكرا السيد الرئيس وشكرا لكم السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لفريق الاستقلال في نفس الاطار، إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين،

كما تعلمون - السيد الرئيس- أن هذه السنة عرفت أمطارا غزيرة والحمد لله في بداية السنة، لكن مع كامل الأسف الفلاح يعاني في كلتا الحالتين سواء في حالة الجفاف أو في حالة نزول الامطار، حيث نلاحظ أن السوق السوداء تنشط سواء في الجفاف ويتعلق الأمر بارتفاع أثمان الأعلاف أو في حالة نزول الامطار ليتم ارتفاع في عوامل الانتاج، والفلاح يعاني في كلتا الحالتين، ويتعلق الامر- السيد الرئيس- بفقدان واحد المادة واحتكارها، وهذه المادة حيوية في تسميد الأرض وهي المادة الآزوتية أو ما يسمى بالملح، حيث لما هطلت الأمطار اصطدم الفلاحون بارتفاع هذه المادة الى أثمان خيالية حيث وصلت الى 190درهم، حيث أن ثمنها في الموسم الفارط كان لايتعدى 120درهم، وبالتالي احتكرت هذه المادة من طرف المتدخلين، من طرف الوسطاء، وبالتالي سوف يكون عزوف وأن الفلاح لا يساير هذه الأثمان الخيالية وبالتالي تبقى الارض بدون تسميد رغم هطول الامطار وسينعكس سلبا على الانتاج، فالمطلوب السيد الرئيس من الجهات المعنية أن تتدخل للحد من هذه الظاهرة الخطيرة ألا وهي ظاهرة احتكار الفلاح في كل مناسبة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار

حضرا ت السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الاعمال والبالغ عددها 9 أسئلة نستهلها بالسؤال الموجه الى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان حول توفير بقع أرضية لذوي الدخل المحدود، للمستشارين المحترمين السادة :

أحمد المالكي - أحمد بومركوك - سيمون ليفي - عبد الرحمان الباشير.

الكلمة للأستاذ المالكي لشرح السؤال.

السيد المستشار أحمد المالكي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار محاربة السكن الغير اللائق والعشوائي، تعمل المؤسسات العمومية على توفير بقع أرضية لذوي الدخل المحدود لتمكينهم من بناء سكن اقتصادي، لكن في السنوات الأخيرة زاغت هذه المؤسسات عن هذه النازلة حيث يتم الاعلان عن أثمان خيالية وأورد هنا مثلا من مدينة الناظور لقد استبشرت ساكنة إقليم الناظور خيرا بعد الاعلان عن بدإ إنجاز مشروع سكني للمنطقة العمرانية الجديدة بسلوان والتي تتوفر على 4500 قطعة أرضية من مختلف الأصناف الشئ الذي من شأنه ان يخفف من حدة أزمة السكن لكن السيد الرئيس كم كانت خيبة المواطنين كبيرة بعد توصلهم بالاستدعاء للالتحاق بنقطة البيع أثناء الدفعة الاولي حيث وجدوا أن الثمن المحدد للمتر المربع حدد في 670 درهم للمتر، للقطع المخصصة للفيلات وما بين 1000و 1400 درهم للبقع المخصصة للاصناف الاخرى من السكن وذلك دون مراعاة الجانب الاجتماعي لهذا المشروع والمتمثل في الاستفادة لذوي الدخل المحدود والتخفيف من ازمة السكن الموجود بالاقليم فإذا كان الامر كذلك وهو يعطي تعليمات الثمن الذي جدته الشركة باعتبار أن هدفها هو الربح فقط، فمن الافضل إرجاع الارض خاصة إذا علمنا أن الثمن الاصلي الذي تم به اقتناء الارض من أصحابها لا يتعدى 55سنتيم للمتر المربع، يعني 5500 للهكتار، 5500 درهم للهكتار للشركة الوطنية للتجهيز والبناء صاحبة المشروع السكني وإذا أضفنا تكلفة التجهيز فإن الثمن الحقيقي أقل وأقل بكثير من الثمن المعلن عنه، فما هي المعايير المعتمدة في تحديد الاثمنة بعد اقتناء الارض وتجهيزها؟ ولماذا لا تبسط المساطر وتمكين أصحابها من القيام بذلك في إطار تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة مادامت الاثمان في آخر المطاف تفوق قدرات ذوي الدخل المحدود؟ وشكر .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالاسكان فليفضل مشكورا

السيد محمد امباركي كاتب الدولة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم

أريد في البداية السادة المستشارين المحترمين، أريد في البداية ان أشكر السيد المستشار المحترم الذي أعطاني الفرصة من خلال هذا السؤال باش نوضح ما يجري في هذا المشروع الهام بالنسبة للمنطقة الشرقية ككل فبعد العناصر التاريخية هذه المنطقة منطقة قروية تمت ..طلق عليها عملية نزع الملكية هذه 20 عام تقريبا بعد ما كان مبرمج في هذه المنطقة مشروع صناعي كبير، وطبعا تمت خوصصة الشركة المعنية وبالتالي تبثت الدولة بوعاء عقاري يقرب ب 220 هكتار كانت في البداية أراضي فلاحية فيها واحد مجموعة تفوق 100 مالك، المساحات اللي كيملكوها ما بين 100 متر حتى 1000 أو بعض الهكتارات فإذن يستحيل أنه في هذه الظروف هؤلاء الناس كلهم يجتمعون باش يعملوا مشروع سكني معين.

ثانيا نوعية المشروع الذي انطلقنا فيها هي مناطق جديدة للتعمير فتح مناطق جديدة للتعمير مبنية على شرطين أساسيين، مبدأين أساسيين :

المبدأ الاول هو مشروع خصو يكون مشروع اجتماعي فهذاك التعليمات تعطات لجميع المؤسسات باش نعمل من هذه المشاريع :

مشاريع ذات الطابع اجتماعي وثانيا خصو يكون يشجع الاستثمار وخاصة استثمار القطاع الخاص، فبناءا على هذه المواصفات انطلقت واحد المجموعة ديال المشاريع وهي 5 على الصعيد الوطني كتعرف ديال اكادير- الحي المحمدي، لكن كاين ديال سلوان، كاين في الناظور، كاين كذلك مشروع فاس، فإذن 5 مشاريع التي هي انطلقت في إنجازها و5 مشاريع أخرى هي على باب الانطلاق، فيما يخص الاثمنة المعمول بها خصكم تعرف أنه على مساحة 220 هكتار، المساحة المبيوعة هي أقل من 80 هكتار، الارض تفويت للشركة الوطنية للتجهيز والبناء ب20 درهم للمتر المربع

وما زال ما مصفية شاي قانونيا، هذا المشروع ياخذ بعين الاعتبار التجهيزات الخارجة للموقع بما فيها محطة التصفية، فيها خط بيع باعتبار التجهيزات داخل الموقع، فإذن هذا الشيء كله إذا جمعناه كنلقاو بأن ثمن الكلفة يتراوح حوالي تقريبا 700 درهم للمتر المربع، يمكن تعطيكم التفاصيل، والشركة كتبيع بقع اجتماعية بأقل من ثمن الكلفة 600 درهم للمتر المربع، تع الفيلات اللي تكلمتم عليها من حجم صغير والمنطقة تحتاج الى هذا النوع من السكن بالنسبة للموظفين المتوسطين والثمن ديال الاستثمارات فيما يخص بقع اللي فيها سفلي فيه متاجر وفيها 4 ديال الطبقات فوق الارض ب1400 درهم للمتر المربع لجميع العناصر الحسابية اللي يمكن نقدمها لكم كنشوف بأنه هذا المشروع عنده فعلا طابع اجتماعي مهم.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ المالكي.

السيد المستشار احمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم.

السيد الوزير،

لنا تخوف، لأن راه كان تسبق واحد التجزئة وقعت تم في نفس المدينة في سلوان وأغلبيتها الناس ضعفاء وفقراء وخصوصا الموظفين ذوي الدخل المحدود، ذاك الارض كانت مجهزة من طرف السكني والتعمير، تعطات اللي ما ليها ب200 درهم للمتر المربع، بناو فيها الناس عمارات، في السنوات الأخيرة خرج واحد السيد هنا من الرباط وواحد من الناظور وواحد المدير بنكي بأوراق مزورة 14 وثيقة بأن اشراو من عند النصرانية، النصرانية السيد الوزير ما باعت ما والو، هذا الناس بأوراق مزورة ولي الدليل، خفنا السيد الوزير هذه التجزئة لأن سيقع نفس المشكل، لأن هؤلاء الناس راه نزلوا فيها أموال لأن راه ما كتباع ما كيلقى حتى واحد... كاين اللي أسرى 4- 5 قطع ، في هذه التجزئة ديال سلوان، لأن لنا تخوف باش ما يتدار لنا شاي كما اللي وقع لنا في تجزئة سلوان.

وثانيا السيد الوزير، الأرض تشرت ب 5500 للهكتار والثمن الحالي باش كتبيع الشركة مليار و380 مليون للهكتار، أكثر بكثير السيد الوزير، احنا كنا فرحنا لأن هذه الأرض كانت وقعت عليها نزع الملكية لأجل المصلحة العامة ولكن الدولة أخذت ما أخذت، الأرض اللي بقات خص ترجع لأصحابها أو على الأقل يتعوضوا فيها لان راه ب 55 سنتيم حتى 1400 للمتر راه فرق كبير السيد الوزير من 5500 للهكتار حتى للمليار 380 مليون للهكتار، وثانيا السيد الوزير حتى نفس المركب الرياضي اللي كان دشنا سيدنا في الزيارة الأخيرة لإقليم الناظور كان في نفس التراب، في نفس المكان، لقد باع السيد الوزير، لم يبق أي مركب رياضي لاقليم الناظور، بيع لشخص آخر ما عرفت أو لأية وزارة أخرى، هاهي التخوفات اللي عندنا ا السيد الوزير في هذا الإقليم لان كاين خروقات في هذه التجزئة، لأن سبقت في ... وكاينة حتى في مدينة أخرى في الدروس نفس المشكل أشخاص من هنا مشاو اشراو تم ما نعرف من جاي.. كيف داروها، إلى يومنا هذا ما عرفنا شاي نفس المشكل اللي كاينة في سلوان، بالوثائق مزورة لي دليل 14وثيقة مزورة عند اللي لا علاقة لهم بالتراب، لا بالشراء، النصرانية جافت وأولادها مرميين في الغابة، راه موجودين في الغابة، راه كيقتلهم الجوع، إذا كنا الأرض نزولوها للناس اللي بانيين فيها يتعطاو الفلوس دياولها للأولاد ذاك النصرانية المعمرة اللي كانت تم.

وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

السيد الوزير لكم تعقيب.. تفضلوا،

السيد كاتب الدولة المكلف بالاسكان:

شكرا السيد الرئيس

على كل حال أولا بغيت نطمئنكم على وضعية الارض، احنا كنعرف بأنه مناطق الشمال بصفة عامة فيها مشكل عقاري وفيها مشكل نزاعات العقار، وهذا مشكل عويص منذ الاستقلال وهو مطروح، استقلال المغرب وهو مطروح وبالتالي احنا دابا في حملة من أجل تسوية جميع الحالات من هذا النوع، واحنا متبعين الحالة اللي أنتم طرحتموها.

ثانيا : فيما يخص هذا المشروع، سأعطيكم الأرقام باش تكون الاشياء واضحة كل الوضوح 55 سنتيم للمتر المربع اللي تكلمتم عليه ما تباعت شاي بها للشركة الوطنية للتجهيز والبناء أشراتها صوناصيد في إطار نزع الملكية، فتقامت ب 55 سنتيم للمتر المربع، ما هو مشري لكن ما هو الآن فيه نزاع أمام المحاكم سيفوت بأكثر بكثير، أسنيك الشركة الوطنية للتجهيز والبناء أشرت من صوناصيد ب 20 درهم للمتر المربع أبروت، بطريقة إجمالية، المتر دابا المتر المربع المتجز الذي سيباع اشنو هو توزيع الاثمنة، الانعكاس ديال ثمن الارض للمتر المربع اللي قابل للبيع هو 75و 600 درهم للمتر المربع، الدراسات 20 درهم للمتر المربع، التجهيز فقط على مستوى الطرقات وصرف المياه "لاسينيسمون" 210 درهم للمتر المربع، هذا ثمن الكلفة، الكهرباء 89 درهم للمتر المربع، الماء الصالح للشرب70 درهم للمتر المربع، الهاتف 28 درهم للمتر المربع، تهييء الملفات على مستوى المحافظة، محافظة الاملاك المخزنية 16-17 درهم للمتر المربع تجهيزات خارج الموقع فيها محطات التصفية.. الخ. 70 درهم للمتر المربع، المصاريف المالية، لأن هذا ممول من طرف قرض من طرف الصندوق العربي، صندوق سعودي، فيها 12 درهم للمتر المربع، المجموع 846،83 درهم للمتر المربع، لما كنبيع ب600 درهم للمتر المربع كنبيع بأقل من ثمن البيع باش تتمكن الفئات الاجتماعية من الاستفادة فيما يخص الفئات الاخرى فالبيع مطلوق، فيما يخص المقارنة مع القطاع الخاص السيد المستشار المحترم عندنا مجموعة من الأثمنة التي تتداول على مستوى المنطقة تجهيزات الهناء في القطاع الخاص 2300 درهم للمتر المربع، بولغبان ما 2000 و2500 درهم للمتر المربع، السعادة ما بين 1900و4200 ودرهم للمتر المربع.

وتجهيزات المطار ما بين 2900و3000 درهم للمتر المربع، فلذلك الاثمنة المعمول بها في هذا المشروع أثمنة أولا اجتماعية وثانيا تشجع الاستثمار وبكثير.

السيد رئيس الجلسة:

وشكرا لكم السيد الوزير

السادة الوزراء

السادة المستشارون

التحق بنا خلال هذه اللحظة وفد عن مجلس الشيوخ التيلاندي الذي يقوم بزيارة رسمية للمغرب بدعوة من مجلسنا الموقر. طبعا بحضور القنصل الشرفي لدى المغرب الاستاذ يونس العراقيس وبرأس الوفد السيد ابتيشي باطا توتير النائب الاول لرئيس مجلس الشيوخ التيلاندي والسادة.. والسيد موتشاينوكليجت والسيد نيكوم شوركين فيزوفوت والسيد بونياليند والسيد فايجيت سيكونكا والسيد فانوم بانوم كاريبوتر والسيد سوبوط هو طيانا والسيد شوفيوت شوركييم تيسيوت.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أرحب باسمكم بضيوفنا الكرام مشيدين بالتطور الذي تعرفه العلاقات المغربية-التيلاندية ومؤكدين على الدوام الدور الهام الذي ستلعبه مجموعة الصداقة المغربية-التيلاندية في تيمية هذا التعاون على جميع المستويات وأدعوكم أيها السادة والسيدات للوقوف ترحيبا بضيوفنا الكرام وأشكركم عن هذا الوقوف وأتمنى باسم مجلس المستشارين مقاما طيبا في بلدنا.

وننتقل بعد هذا الترحيب الى بقية جدأول أعمال المجلس وسنتناول السؤال الموجه كذلك الى السيد وزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول المشكل القائم بين المنعشين العقاريين والمهندسين المعماريين للمستشارين المحترمين السادة :

مولاي ادريس العلوي - لحسن بوعود - عبد اللطيف استمبولي - عبد الله أبوزيد. فليتفضل الاستاذ العلوي لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

حضرت الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين

زملائي المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة في هذا المجلس الموقر نيابة عن زملائي في الحركة الوطنية الشعبية لبسط مسألة ذات إشكاليات متشعبة وتداعيات سلبية انعكست على الاستثمار الوطني، ونتج عن ذلك كساد بل ساعد ذلك على الكساد الذي يعرفه ميدان التعمير والبناء مما أدى بدوره إلى ضياع مئات مناصب شغل ألا وهو النزاع القائم بين المهندسين المعماريين وشركائهم المنعشين العقاريين في مسألة تحدد أتعاب المهندس المعماري في صفقات البناء وخطاب جلالة الملك حول الاستثمار لازال يرن في آذاننا ووجداننا حيث لم يترك مجالا للتقاعس ولا للتباطؤ في حل مشاكل الاستثمار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

إن هذه القضية أساسية في نظرنا، وقد تعذر وجود حل وسط لها مما أدى إلى توقيف عدد من طلبات البناء وحال دون فتح أوراش جديدة والمتفحص الدقيق لهذا الميدان يجد أن العديد من ملفات البناء ظلت حبيسة هذا النزاع وخاصة في المدن الكبرى للمملكة، علما أن ميدان التعمير والبناء مرتبط بأكثر من 20 مهنة بدءا من البنائين وتجار مواد البناء وأرباب الشاحنات والمقاول والأشغال المختلفة وهم ينتظرون من حكومة التناوب بل هم متتبعون للسؤال وللجواب في إيجاد حل لهذه المسألة والتي انعكست سلبا عليهم وانعكست سلبا على المهندسين المعماريين والمنعشين العقاريين أنفسهم .

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أليق بحكومة التناوب أن تترك هذا المشكل ليأخذ أبعادا نحن في غنى عنها خلاف بسيط تطور إلى شد الحبل بين المتنازعين في حين لو عولج الامر في بدايته لكان سهلا وخاصة أن القانون يقضي... يبقى الحكم الاكبرلهذه المسألة، ولو اختلفنا في تأويل القانون نرى في الحركة الوطنية أن الحكومة لو قامت بدور الوسيذ وقار بت وجهة النظر بين المهندسين المعماريين وشركائهم المنعشين العقاريين لكان أجدى وأنفع للجميع، أليق بحكومة التناوب أيضا ونحن جزء منها وهي المتفانية في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمملكة أن تتخلى على ميدان من أهم الميادين للتشغيلة.

أليق كذلك أن تبقى ملفات البناء في رفوف الإدارة وفي ورشات المهندسين ومصالح المواطنين معطلة

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في الحركة الوطنية الشعبية ندعوكم وأنتم العضو البارز في هذه الحكومة والمحاور الرئيسية في هذا الميدان أن ينظر لهذا المشكل بل أن بل أن نحسم فيه في أقرب الآجال من أجل الوصول الى حل يضمن حقوق الطرفين، بل يضمن حقوق المواطنين في الحصول على مباني ذات جودة عالية وفي انسجام وجمالية في المجال والاشكال وذلك بتتبع الاوراش حتى لا تقع المفاجئات التي كثرت هذه السنين في انهيار عدد من البنايات ذهب ضحيتها أرواح وضاع فيها مال كثير بسبب الغش وعدم تتبع على حساب مواطنين مستضعفين لا دراية لهم بهذا الميدان. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد كاتب الدولة المكلف بالاسكان:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

هذا نداء ملتمس ليس سؤال، هذا ما شي سؤال وأنا متفق مع النداء ومضمون النداء متفق، أشاطركم الرأي تماما، ما متفق شاي مع أسباب النزول اللي سمعكم تيقول بأنه المغرب واقف، أنا تنقيول نور، المغرب الحمد لله خدام، البارح كنت في فاس الاوراش موجودة في كل قنت في فاس، خدامين كانت البارح الذكرى، ذكرت خطاب 14 يناير 1986، خطاب تاريخي مهم بالنسبة للشعب المغربي، خطاب أعطى للهندسة المعمارية وللضوء استراتيجي ديال الهندسة المعمارية، المضمون ديالها، خطاب صاحب الجلالة المرحوم، جلالة الملك الحسن الثاني، فأعتبر بأنه ما بقاشاي المشكل مطروح، فعلا هناك مشكل تعاقدى ما بين مهنتين للقطاع الخاص، الحكومة تدخلت باش تقرب وجهة النظر وفعلا قربت وجهةالنظر، على 16 المادة...آه على 21 مادة وقع الاتفاق بالاجماع، إجماع المهندسين المعماريين والمنعشين العقاريين على19 المادة بقات المادة أو مادتين اللي كيتعلقوا بحجم الاتعاب للمهندس المعماري،

فاحنا اقترحنا أنه نعمل جرد موضوعي للاتعاب أشحال كيسوى البلان أشحال كيسوى الكاغيط، أشحال كيسوى ليتر ديال ليصانص أشحال.. يمكن نمشيو بعيد في هذا وأنتم مهنيين أنتم كمهندس معماري معروف ومشهور في منطقتكم كتعرف هذا الشئ، فلذلك لما عملنا هذا الاقتراح، قلنا نعمل هذا الاقتراح ومن بعد نختار، كل واحد يختار ما بغى إذا بغى المهمة بكاملها وإذا بغى جزء

منها وإذا بغى متابعة الاوراش، متابعة الاشغال إلى النهاية، الى آخره، فغادي يأدي الثمن ديالها، هذا هو القاعدة ديال التعامل في مجتمع حضري ديمقراطي تربط علاقات التعاقد، فلذلك أنا متفق مع ندائكم، لكن كنعتبر بأنه ربما المؤال شوية قديم، تجاوزته أو تجاوزه الواقع والآن ماكاين شاي الأوراش اللي واقفة بسبب هذا الشئ.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الاستاذ عبد اللطيف اصطمبولي في إطار التعقيب

السيد المستشار عبد اللطيف اصطمبولي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

أشكرك على تجاوبكم وعلى الاجابة، ولكن السيد الوزير احنا فرحانين اللي جاء، اللي في علمك الآن في فاس الحمد لله كاين الناس تتبنى في المدن الكبرى هذا شئ تنفرج له جميعا، ولكن ما ننساو شاي بأن المشكل ديال أتعاب اللي جاءت على لسانكم ديال التعرفة ما بين المنعشين العقاريين والمهندسين كيمشي الضحية ديالها هو المواطن، أعطيكم مثلا في الدار البيضاء والمدن الكبرى واحد بغى يبني عمارة عنده واحد التعرفة اللي دايرها قانون وطني، نقدر نقول بأنه ما شي قانون، ولكن نقدر نقول بأن أصبح بحال القانون، في شكل قانون ولكن بالنسبة للجماعات القروية التي تفتقر لأبسط الاشياء لا تجهيزات تحتية، لا أساسية، والدخل المحدود ديال المواطنين فيها، وكذلك حتى الموظفين بسطاء ما عندهم شاي، تنجيو وتنقول لهم را اتفقوا هؤلاء الشركاء وراه مفروض عليكم باش تأديو هذا الواجب بحال الضريبة، هذا الشكل يعني لا بد راه...

إذا كانوا المدن الكبرى خداما، بعض المدن وخاصة مدن النائية والجبلية والجماعات القروية راه فيها هذا المشكل آ السيد الوزير، خصو يكون في علمكم بأن كاين هذا المشكل مطروح والناس ما كتبني شاي واللي تيبني الناس اللي واخذين أقبل، اللي واخذين الرخص قديمة. أما اللي واخذين جديدة راه مشكل مطروح، وتنطالب من الحكومة باش يتداور واحد إما في شكل مقترح قانون أو شي من هذا القبيل باش نصيب شي صيغة اللي ما يمشي شاي الضحية ديالها المواطن العادي واللي نوي الدخل المحدود وخاصة أن هذا القطاع كنعرفه بأنه عجلة هو أساس وعجلة التنمية المحلية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هناك رد على التعقيب، تفضلوا آ السيد الوزير

السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

أنا متفق معكم السيد المستشار، والمشكل اللي كناقشوه اليوم ماشي مشكل اللي تيهم ساكنة القرى، المواطن العادي في البوادي، هذا ما كيطبق شاي عليه بالنسبة لنا كحكومة ما كيطبق وما خصو شاي يتطبق عليه هذا النوع من الاشياء، احنا بدأنا نقاش، وأنا قلتها أمام مجلسمك الموقر بدأنا النقاش مع الهيأة الوطنية للمهندسين المعماريين باش نلقاو حل لهذه الاشياء في إطار القانون، لأنه القانون يفرض عليهم ما يسمى "لا سيسطانس أرشيتكتورا" المساهمة أو المساعدة الهندسية، بحال المحاميين في المحاكم لما كيمشي إلى المحكمة كيدافع عليه محامي اللي كتخلصو الدولة وتتخلصو الهيأة ديال المحامين، فلذلك احنا تنقول بأنه هذا خصو يتطبق على مستوى العالم القروي ولكن يتطبق في إطار اتفاقية عامة مع المهندسين المعماريين.

فيما يخص الاشياء الاخرى ما هو تعاقدي مع القطاع العام ما فيه مشكل، ما مطروح شاي المشكل، ما مطروح شاي نهائيا، لأنه في العمق اللي هو مطروح كسؤال هي الشفافية العمليات في قطاع البناء، هي التي تفرض أنه العمليات التي تعمل في إطار...

السيد رئيس الجلسة:

إذن، باسمكم جميعا أشكر الوفد التيلاندي على زيارته للمجلس وأتمنى له مقاما طيبا وبرنامجا حافلا بلقاءات مع مختلف المسؤولين ببلدنا وأشكركم مرة أخرى.

السيد كاتب الدولة المكلف بالاسكان

فغير كلمة في خلاصة السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

احنا كنظن عند كلنا متفقين بالاجماع على مبدإ شفافية عمليات البناء، كلنا متفقين بالاجماع هنا على كون خصنا تطور قطاع الخدمات، لانه قطاع الخدمات هو قطاع مهم جدا، وفي هذا الإطار كل واحد خصو يلعب الدور ديالو بنزاهة في شفافية تامة وباستعمال المراجع الاقتصادية العادية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، أشكركم باسم المجلس على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة : كبور الماسي - بيجي عبد الرحمان - البكاري بورجل - محمد السلامي - مومن البشير.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح مضمون السؤال.

السيد المستشار محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا سؤال- السيد الوزير- ما خافي حتى على شي أحد سؤال ديال كهرباء ديال العالم القروي، اللي هو فك العزلة واستقرار العالم القروي بجميع المملكة، وأشكر السيد الوزير على المجهودات اللي باذلين واللي نتمنى المزيد منهم إن شاء الله الرحمان الرحيم، هذا ماشي يعني نقول كله ما كاين شاي، الحمد لله الشئ اللي كاين نتمنى المزيد الباقي منه، وخى في الحقيقة ماكاين شاي باقي 100%، ولكن الحمد لله في الجهرباء تقريبا كاينة 20%، ونتمنى اللي جاب 620 يجيب 80%، بالمجهودات ديالك آ السيد الوزير، نتمنى كما نعرفك عملي وتبذل مجهودات ونتمنى باقي لك المزيد منهم، عندنا السيد الوزير بعض الايضاحات اللي غادي نشير في هذا الشي ديال الكهرباء وهو هذا"دى طوا" اللي كاين دابا لحد الآن اليي خرج لحيز الوجود، السيد الوزير نتمنى باش تعاود ما مستفدين شاي كلهم، كاين الضوء آ السيد الوزير اللي كيمشي للمداشر.. للدوار كيدخل ولكن كيبقى آ السيد الوزير في بعض الحالات ديال الدار بعيدة ب150م آ السيد الوزير وربما واش في علمكم أو ما هي شاي في علمك، ما قدرنا شاي نحكم 150م ما شي 180م اللي كاينة في بين.....أنا كندير رئيس الجماعة وحافظ هذا الشئ بالحرف وما كنعاود الا لذاك الشي اللي عندي واللي كاين في الاتفاقية ولكن ما عندي ما ندير، الله غالب اللي جاء فيها خصني نسينه إيلا ما برقناه بالعمش غادي يجيك العمى نطلب ربى الله يستر السيد الوزير.

نتمنى باش هذا 150م تحل مشاكلها هذاك راه توضيحات واما الاتفاقيات مسنيين، ولكن نعرف أنا المجهودات اللي تتبذل بغيتك هذه تزيد فيها باش تحل المشاكل ديالها وكاين آ السيد الوزير نعطيك ديال 1000 ما معنا شاي ذيك 45م تتمشي للدار ديال العالم القروي ديال الساكنة ايلا فات 105 يعني فات 45م مابقات شاي كيكهرب ليه الشركات اللي كيشد كيقول ليه القانون احنا عندنا من 45م خصك تعاود تجيب خشبة متاع الضوء، وهذا عار آ السيد الوزير باش هو يخلص القسط ديالو والجماعة تخلص ديالها والناس ديالكم ديال "الوينو" يخلصو ديالهم وجميع المقولين أو المشاركين كل واحد يساهم وهذا حقه، والمواطن باش يدخل الضوء وعاد يدخل 2 أو 3 ما يمكن له شاي آ السيد الوزير الله يطول عمرك بغينا هذا المشكل هذا باش يتحل حتى هو ديال 45م هو كاين وموجود حاليا والسيد الوزير كاين عندكم مليون و400في كل مسكن، الجماعا ت كيعطيو فيه 500 لكل دار، مزيان،

بغينا السيد الوزير كنطلب منك ذيك 1500 ديال المواطنين إيلا يمكن باش تفرقوها على 3 سنوات، لأنه ما يقدو شاي ذاك الساكنة، ذاك اللي ساكن باش يخلص 1500 درهم في التسبيق ما قد شاي عليها، هو عنده 2400 درهم المجموع إيلا خلص في البلاصا وإيلا هو يعني جدول وتزادت الفوائد كيولي يخلص شي 5000 وشي حاجة، ولكن اللي هو مهم هو 2400، ولكن اللي هو عويص آ السيد الوزير وبغيتك تنتابه ليه وتعاود تفكر وهو ذيك 000: 150فرنك إذا جبرتم ماذا بيك بفرقها لنا آ السيد الوزير للسكان باش كلهم يستفيدون، رأنه هذا دابا اللي دخل الضوء في الجماعة أو دوار أشنو كيعمل آ السيد الوزير كيبقى طايح ليه هو ما يقد شاي يدخل 30% ديال السيد الرئيس ماكاين مشكل احنا عندنا الرئيس والوزير وكاع هذا الناس اللي قاعدين واحد،

ولكن الرئيس أش غا يدير مسكين كل شي الآخرين راه كان عند الوزير، أنا فهمت أش كنقول، هذا السيد الوزير الله يجازيكم بخير بغينا باش تعجل بها والمشاكل نتفانوهم ديال الشكايات اللي كيوقع ديال المواطنين وغاد تعد عدد من المشاكل ديال السلطات، ديال السادة العمال اللي كل النهار الشكايات غاديين لهم، ممثل صاحب الجلالة نصره الله، بغينا باش نتفادو هذه المشاكل، إذا تحل هذا المشكل... إلا حليتوا هذه المشاكل راه غادي تحلوا المشاكل

ديال 90% في الكهرباء ويلا ما تحلوا هانوا راه المشكل غادي يزيد السيد الوزير اكثر وحنا بغينا باش نتصلوا بالشكايات، نختصروا من المشاكل والاستقلال ديال العالم القروي باش ما يهجروا الناس الى المدن وعلى ما يبان لي أنا كاتب هذا الشئ للسيد الوزير. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة والمعادن للإجابة فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى المنصوري وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال المهم، غير بغيت كما جرت العادة فيما يخص هذه الأسئلة بغيت نقول بصفة عامة أن هذا البرنامج ديال كهربة العالم القروي هو برنامج عنده أهمية كبرى وجاءت

في كلام السيد المستشار ان البرنامج عندو واحد الاهمية حيث أنه يثبت الساكنة القروية

في العالم القروي ، وكذلك يفك العزلة وكذلك يعطي للساكنة إمكانية للعيش أفضل في هذا العالم، غير بغيت نقول للسيد المستشار أن المجهود اللي كيقوم به المكتب الوطني للكهرباء هو مجهود كبير جدا، حيث أنه تقريبا كل سنة كاين تقريبا واحد المليار ونصف ديال المصاريف فيما يخص هذا البرنامج لكهربة العالم القروي وهذا الشئ ترجم من حيث وتيرة الانجاز وحيث أن اليوم وصلنا تقريبا في هذه السنة إلى ما يفوق 50% يعني نصف ديال العالم القروي اللي هو مكهرب بعد أن أنجزت أكثر من 1500 دوار خلال هذه السنة اللي كنتلموا فيها ديال 21، وبذلك حسب الاحصائيات كانت هذه النسبة تقريبا 18% في سنة 95 وطلعت إلى في 46% في سنة 2000 وهي الآن في سنة 2001 ستفوق 51 % إذ أن هذا المجهود ديال وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء مجهود واضح ومعروف عند الجميع.

ففيما يخص هذه السنة 2001 حدد واحد البرنامج جديد انتم في علمكم السادة المستشارين والسادة المنتخبين هذا البرنامج خذا بعين الاعتبار واحد العدد ديال الاحياء والدواوير بمقاييس ومساطر معينة فنعطيكم الارقام إلى بغيتوا تقريبا اختيرت أكثر من 5000 دوار اللي غادي يهمها هذا الكهربة القروية واللي هي داخلة في هذه الشروط والمقاييس ديال المكتب الوطني للكهرباء، ولكن بعد الاجتماعات ديال هذه اللجن تقريبا هناك 1110 ديال دوار اللي ماغادي شاي يمكن يتكهربوا لان ما عندهم إمكانات مادية وبذلك تداروا في واحد الائحة ثانية من أجل البحث عن الموارد المالية من اجل كهربة هذه المداشير، فأريد أن أقول أن نحن داخل الوزارة بصدد ألبحث عن موارد مالية وأظن أننا إن شاء الله وصلنا الى الحل باش هذه 1110 ديال الدواوير اللي ماعندهم شاي إمكانات مالية غادي الدولة تاخذ علي عاتقها هذه 1110 ديال المداشير.

وهذا الشئ تيدخل في إطار العمل الاجتماعي للحكومة في هذا الميدان خاصة في القطاع ديال الكهرباء، فالى بغيت ندخل في تفاصيل تقنية فعلا كاين هناك بعض المقاييس والمساطر فيما يخص إنجاز الشبكة الكهربائية، فعلا كنظن بأن المكتب ما يمكنش شاي فين ما كان شي مسكن ولو بعيد باش يجروا ليه الخيط لعدة أمتار ويمكن كيلومترات ، لان هذاك الشء تيكون عندو واحد التكلفة كبيرة وتنعكس على الكهربة القروية بصفة عامة وبذلك المكتب الوطني واضع بعض المقاييس التي تجعل أن المساكن اللي هي كتكون دازت واحد المسافة خص كذلك هذاك مول المسكن يشارك باش يجر عندو الخيط الا كانت المسافة طويلة جدا. .

فيما يخص المساهمة كاين 2500 درهم ديال المواطن او يخلص 40 كل شهر على امتداد كل 5 سنوات، يعني كاين اختيار، بغى يخلص مرة واحدة يخلص2500 درهم إذا كانت عندو إمكانات وبذلك ماتزاد عليه حتى شي درهم في الشهر، إذا ما كانت شاي عندو 2500 درهم المكتب الوطني كيعطيه تسهيلات بحيث أنه يخلص 40 درهم في الشهر على مدى 5 سنوات.

هانوا هم التسهيلات اللي كيديرها المكتب بدون أن أذكر التسهيلات اللي بدينا فيها هذه السنة لبعض الشركات الصناعية إلى غير ذلك هذا ولكن هذا ما شي الموضوع ديال اليوم ولكن فيما يخص المواطنين هناك تسهيلات كبيرة وهناك كذلك إمكانات حتى من لي كيكون السقف ديال 14000 في بعض الدواوير فداز ذلك السقف، المكتب الوطني للكهرباء يمكن يتفاوض مع الناس ديال الساكنين أو

الساكنة باش يلقاو الحل ولو أن التكلفة فايتة 14000 بحيث أنه كانت هناك بعض المشاكل السادة المستشارين والنواب المحترمين شفنا معهم ومع المكتب الوطني للكهرباء وحلينا هذه المشاكل بحيث كاين بعض الجمعيات أو الجهة أو بعض المؤسسات اللي كتشارك في هذيك التكلفة اللي كتكون زايدة على 14000درهم، بحيث أن بعض المرات مشينا حتى ل 16000- 17000 ديال التكلفة، فهذيك المساعدات كلها كيديرها المكتب الوطني للكهرباء.

غير بغيت نقول بأن مستقبلا الاشكال الذي سيطرح لهذا البرنامج سيكون مشكل أعوص بكثير بحيث أن الآن خصوا يمشي للدواوير اللي هي بعيدة بزاف واللي هي متفرقة وما مجموع شاي، وبذلك التكلفة ستطلع أكثر والمكتب الوطني للكهرباء خصوا يكون عندو واحد القاعدة مالية صلبة باش يعمم الكهرباء القروية على جميع الساكنة القروية في أفق إن شاء الله نتمنى في أفق 2006 بأكثر من 80% ولكن 2008 إن شاء الله تكون 100% في جميع أنحاء المغرب.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على تفهمكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للاستاذ محمد السلامي فليتفضل.

السيد المستشار محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير

السيدان الوزيران

بادئ ذي بدء اتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على البيانات التي أعطاها لنا في هاته الجلسة، الآن تعقيبي في الدرجة الأولى ينصب على نقطتين.

النقطة الاولى المذكرة التهديدية واقول التهديدية وأقول التي أبرمت بين المكتب الوطني للكهرباء ووزارة الداخلية منذ 10 أشهر تقريبا والتي هددت فيها المواطنين بأن يؤدوا للمكتب الوطني للكهرباء ما عليه من ديون حتى لو كانت البرمجة لم تنفذ فكانت النتيجة أن بعض العمال أرغموا على تخصيص ما كان إعادة التخصيص ما كانوا خصصوه لبرامج أخرى وعلى سبيل المثال أن جماعة كانت تخصص مبلغ 120000 درهم لشراء سيارة فعادت تلك البرمجة للمكتب الوطني للكهرباء وعلم ما يجري، هاته المذكرة حقيقية كانت ستؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، لولا السيد الوزير الأول جزاه الله خيرا أجل الديون لمدة سنة، بغينا نعرف هذا التأجيل الذي أجله السيد الوزير الأول هل ساري المفعول؟

وهل سينتهي بنتهاء السنة؟

هذه السيد الرئيس هي الغاية من هذا السؤال لأن حقيقة تلك المذكرة لولا إنقاذ السيد الوزير الأول لتطور الأمر إلى ما لا يحمد عقباه،

بالنسبة لجوابكم السيد الوزير، حقيقة المكتب الوطني يقوم بمجهودات، ولكن مجهودات ديال المكتب الوطني للكهرباء تغلب عليها الصبغة التجارية أكثر من الصبغة الاجتماعية،

ثانيا، قلت أن المواطن يساهم ، عندنا دواوير قريبة من بعض التكلفة كانت لا تصل إلى 10,000 درهم، والآن أصبحت 14,000 درهم، بعد قليل ستصبح 18,000 درهم، هناك تكافل بين المواطن، هذا التكافل يستفيذمنه المواطن الذي تحاول الآن تلزمونه بأن يساهم، إنكم تعلمون السيد الوزير أن الجماعات القروية وخاصة المحدثة في السنوات الأخيرة فقيرة جدا ولا تستطيع أداء المبالغ المكلفة بها هي 20%لذلك السيد الوزير نطلب منكم أن تنور الرأي العام ومن خلال هذا المجلس عن مدى فعالية المذكرة المزدوجة بين المكتب الوطني للكهرباء وبين وزارة الداخلية. التأجيل الذي أعلن عنه الوزير الأول إلى متى سينتهي؟

حتى الجماعات تعرف مالها. وشكرا

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن.

السيد المستشار المحترم، هذا كنت نفس الشيء قلته في جلسة سابقة هنا في البرلمان، هو البرنامج الوطني للكهرباء هو برنامج تضامني، يعني الإشكال هو أن كاين بعض الناس اللي كيخلص

لصالح السكنة أخرى ومنهم حتى الناس الحضريين بحيث حتى في الحاضرة هناك يعني مشاركة من الناس اللي كيتنزع لهم واحد النسبة اللي كتمشي للعالم القروي، إلى اليوم قررنا ،هذيك كنظن ستكون ظاهرة خطيرة في هذا البرنامج، إذا قررنا بأن غادي ندير الكهرباء القروية بصفة مجانية، راه البرنامج ماغادي يكون شاي، غير بغيث نقولها ما يكون شاي البرنامج وماغادي شاي يتعمم لجميع العالم القروي، ولكن بغيث كذلك نجاوب واحد تعليق ديالكم فيما يخص قلتم بأن الصبغة كاين الصبغة التجارية في المعاملات ديال المكتب الوطني، أنا لا أظن ، بحيث أن أولا المساهمة ديال المكتب الوطني هي 70%.

ثانيا فيما يخص هذه الدواوير التي تكلمتم عليها وتكلمتم على مذكرة وزارية ما كاين شاي مذكرة وزارية بحيث..... لو كانت مذكرة وزارية لو كان وقعتها أنا، أنا لم أوقع مذكرة وزارية نهائيا إلا إذا كانوا وقعها الشي وزير من قبلي ولكن لم ... لأن هذا الشي وقع في الوقت اللي كنت فيه الوزارة،وبحيث أننا تدخلنا داخل المكتب الوطني للكهرباء عبر اجتماع ديال المجلس الإداري، وتقرر فعلا اقترح السيد الوزير الأول باش تعطى لهم واحد المهلة أكثر للبحث في إمكانية جديدة لتمويل هذه المشاريع، أكثر من ذلك السيد المستشار المحترم، أنا أقول لكم 1100دوار اللي داخلة في ذاك السقف ديال 14000درهم ماعندهاشاي الإمكانات، ورغم ذلك، ورغم ذلك بحثنا على إمكانية تمويل 1110 ديال دواوير، لأن ما عندنا شاي إمكانات،

ولذلك هذا الشيء يدخل في إطار عمل اجتماعي محض، بحيث راه 1100 دوار تقريبا هو البرنامج ديال سنة كاملة يعني أكثر من مليار ديال الدرهم وهذه الدواوير اللي ما عندهاشاي إمكانية كنشوف الآن وكنظن بأنه وصلنا إلى حل بتنسيق مع وزارة الداخلية وبعض وكالات تنمية أقاليم الشمالويمكن بعض المؤسسات الأخرى باش ناخد على عاتقنا هذه التكلفة ديال كهربة 1110ديال الدواوير اللي ما عندهم شاي إمكانات، وقلت السيد المستشار المحترم أن هذا البرنامج من هنا إلى القدام غادي يصعب أكثر فأكثر كهربة العالم القروي، لأن جميع الدواوير اللي ساهلين دابا تكهربوا دابا غادي نمشيو للدواوير اللي واعرين واللي بعاد واللي متشبتين وبذلك التكلفة غادي تكثر أكثر،غادي تعلى أكثرو هذا تدخل ديال الدولة خصو يكون أكثر وغالبا هذا العام لقيناه 1110 دوار اللي ماكانت شاي عنده إمكانيات.

أنا لي اليقين من بعد منين نكمل هذا البرنامج راه تقريبا غادي يكون الأغلبية الساحقة ديال الدواوير ماغادي شاي يكون عندهم إمكانات، وبذلك الدولة ستتدخل وستأخذ على عاتقها وهذا هو العمل الاجتماعي في هذا الميدان، ولكن في قاعدته كاين واحد العمل تضامني الناس اللي عندهم لا في الحاضرة ولا بعض الدواوير وبعض الجماعات المحلية اللي عندهم مداخيل لابأس بها، كان نقول لهم باش يساهموا معنا باش هذا البرنامج ينجح ويتعمم وإن شاء الله كما قلت لكم نوصل في أقرب الآجال إلى تعميم الكهربة بصفة نهائية في بلادنا، شكرا السيد المستشار، السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير وبالنسبة للمجلس أشكركم على المساهمة وننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي وأريد أن أخبر المجلس بأن سؤالين اثنين طلب أصحابهم التأجيل إلى جلسة لاحقة طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس ويتعلق الأمر بالسؤال المتعلق بحرمان طلبة المنحدرين من الناظور من التسجيل بكلية العلوم التقنية بمدينة فاس وإحالتهم على كلية طنجة، هذا سيؤجل طبقا للقانون كذلك السؤال الثاني بظاهرة استغلال الأطفال في مجال الإشهار طلب في شأنه التأجيل إلى جلسة لاحقة طبقا للقانون الداخلي للمجلس. كما أخبركم بأن السيد وزير حقوق الإنسان سيتولى الإجابة نيابة عن الأستاذ بوزبع وزير العلاقات مع البرلمان في موضوع المقاومة، فالسؤال موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تسوية الأوضاع أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير للمستشارين المحترمين السادة:

حميد كوسكوس - محمد قرو - محمد العربي بوراس - محمد بلامين.

الكلمة للأستاذ حميد كوسكوس. فليتفضل إلى المنصة.

السيد المستشار حميد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

طرحنا لهذا السؤال - السيد الوزير - جاء بعد سلسلة من اللقاءات التي نظمها المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير مع أسرة المقاومة بمختلف جهات وأقاليم المملكة أن الشيء الذي ميز هذه اللقاءات التواصلية كما كان الشأن في أقاليم جهات تازة - الحسيمة وتونات هو البرنامج العلمي الذي قدمه السيد المندوب السامي أمام أسرة المقاومة حيث أن الإعلان عن هذا البرنامج الطموح جاء في تدخل السيد المندوب السامي اعتبر بمثابة جوابه عن مختلف الأسئلة المطروحة واعتبر كذلك بمثابة الحلول الناجعة لمختلف المشاكل التي يعاني منها المقاومون، هؤلاء المقاومون الذين لازالوا ينتظرون تحقيق ما التزم به السيد المندوب السامي فبرنامج العمل المذكور يتضمن ويتوزع إلى 7 محاور كما نشر في الجرائد الوطنية، أهمها:

- تحسين الأوضاع الاجتماعية والأحوال المادية والمعيشية لأسرة المقاومة كمنحهم تعويضات مادية وكمثال توسيع الاستفادة من بعض المنافع وبعض التعويضات أو الامتيازات العينية مثلا كرخص النقل.

- هناك كذلك نقطة أخرى جاءت في البرنامج وهي العناية بأبناء المقاومين في مجال التشغيل وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والإ نتاجية إلى غير ذلك من التدابير الإصلاحية التي جاءت في البرنامج والتي في الواقع تلبي المجموعة من مطالب ومن مصالح أسرة المقاومة فسؤالنا - السيد الوزير - يتمحور حول نية ومقف الحكومة من هذا التوجه الجديد للمندوبية السامية ونريد كذلك معرفة البرنامج الزمني أو الآجال الزمنية التي سطرت الحكومة من أجل تفعيل وتحقيق هذا البرنامج الطموح وهذه التدابير العلمية إنصافا لأسرة المقاومة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان بالإجابة على السؤال. فليتفضل.

السيد محمد أوجار الوزير المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

- أولا شكرا للسادة المستشارين على طرح هذا السؤال الهام، فكلما تعلمون منذ أن تفضل صاحب الجلالة نصره الله بتعيين مندوب جديد للمقاومة وجيش التحرير قام المندوب الجديد بزيارة 49 إقليما تقريبا وشرح في هذه الأقاليم وفي لقاءات المباشرة مع المندوبين الأهداف الرئيسية والخيارات الأساسية لاستراتيجيته الجديدة للعمل في مجال المقاومة يعني بدءا من القاعدة الاحصائية إلى حماية الذاكرة الوطنية إلى كل الخيارات، ،تم مشروع في تنفيذ توجهات الجديدة وتم قطع شوط كبير في مجال تفعيل الخيارات التي تباحث فيها المندوب السامي إما مع المجلس الوطني المؤقت أو مع المقاومين مباشرة، ومن الإجراءات الملموسة التي تقدمت: أولا مشروع قانون يقضي بالرفع من مبلغ التعويض الإجمالي الممنوح للمقاوم إلى مستوى الحد الأدنى للأجور.

ثانيا: مشروع قانون بمراجعة قيمة معاش العطب على أساس 20 درهم للنقطة الواحدة مع الأخذ في الحسبانتفاقم العجز.

أيضا صدر مرسوم ديال 26 يوليوز 2001 يرمي إلى فتح أجل جديد لتلقي الملفات وطلبات المعاش من ناحية أخرى فإن المندوبية السامية تنهج حاليا سياسة دعم التشغيل الذاتي لفائدة أبناء المقاومين بتشجيعهم على إحداث منشآت ومقاولات صغرى ومتوسطة في إطار اتفاقية التعاون وشراكة مع الغرف المهنية ومع القطاعات المعنية، أيضا في المجال الصحي تم إبرام تعاقدات مع وزارة الصحة ومع مفتشية الصحة العسكرية ومع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل تعميم استفاذة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الخدمات الصحية والطبية وفي إطار هذا الحماس وهذه الديناميكية الجديدة التي تعرفها هذه الإدارة تم صرف الميزانية لسنة 2002 توجد عدة اعتمادات إضافية من أجل تفعيل هذا البرنامج وخلق ديناميكية جديدة قادرة على التجاوب مع تطلعات ومطالب رجالات المقاومة وجيش التحرير والذين لا تخفى على أحد الأهمية الكبيرة التي يوليها لهم صاحب الجلالة محمد السادس والتي تؤكد الحكومة إرادتها من أجل دعم من خلال المندوبية من أجل دعم كل هذه المطالب التي تتجاوب معهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير هناك تعقيب للأستاذ حميد كوسكوس فليتفضل.

السيد المستشار حميد كوسكوس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات والمعلومات التي جاءت في جوابكم والتي تعتبر عبارة عن سرد البنود والمحاور ديال هذا البرنامج العمل اللي كما قلت في البداية نشرته الجرائد الوطنية، لكن

أعيد السؤال مرة أخرى نحن نود معرفة نية الحكومة وموقفها ونود معرفة الآجال الزمنية التي سطرته وسوف تسطره الحكومة من أجل تفعيل هذا البرنامج احنا لا نعتبر هذا البرنامج مفيل لمعالجة مختلف المشاكل ومختلف القضايا المطروحة في هذا القطاع والذي تهم واحد الشريحة مهمة التي طال وطال انتظارها من أجل تحسين أوضاعها وإنصافها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق باحترام حقوق الإنسان بالأقاليم الشمالية للمستشارين المحترمين السادة:

حميد الموذن - محمد الجوهري - الصوالحي بوزكري فليتفضل السيد الموذن لشرح مضمون السؤال.

المستشار حميد الموذن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

بعد أن أقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.يقول الله تعالى:" ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقنا من الطيبات وفضلنا على كثير مما خلقنا تفضيلا". وصدق الله العظيم.

وقال جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه بمناسبة إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الانسان يوم 8ماي 1990لا يمكن لهذا البلد أن يكون دولة قانون إلا إذا جعلنا لكل مغربي الوسيلة كي يدافع على حقوقه كيفما كان خصمه، وهكذا يمون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان وديوان المظالم الذي أحدث أخيرا من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمؤسسة البرلمانية كلها وسائل ناجعة وأساسية لحماية حقوق الإنسان ومن خلال هذه المؤسسة المحترمة السيد الوزير علما أن سكان الأقاليم الشمالية تنتهم حقوقهم وبالأخص سكان العالم القروي، تنتهك حقوقهم من حيث حقهم في الحياة، حياة كريمة، فلكل متهم إلى أن يتبت العكس، والقاعدة معروفة، من حيث حقهم في الاستقرار، فالهجرة هي الطابع الرئيسي والخوف هو الهاجس من حيث حقهم في حرمة المسكن، فالمساكن تنتهك في كل وقت وحين، إن هذه الحقوق أساسية تنتهك بناءاعلى مايلي السيد الوزير:

- تنتهك بناءا على الشكايات المجهولة وضد المواطنين الذين يعيشون الربع الفكري وأضع سطرين تحت هذه الكلمة لما تحتويه من معنى، فترى المسؤولسن يرخصون ودون تمحيص ولا تدقيق في هذه الشكايات التي غالبا ماتكون كيدية، وقد يحررها من لهم مصلحة في الاسترزاق والتكسيب الغير المشروع، فترى في بعض الدواوير والمداشير مع الأسف كما هو الشأن بالنسبة للبعض من هذه الأقاليم،السكان يجمعون الجزية لفائدة منعدمي الضمير الذين يستعملون السلطة في غير محلها وإلا فليعلم ماذا سيحدث بعد إلا؟ حيث ستنتهك حقوقهم وستفتش منازلهم دون مراعاة للشروط والشكليات المنصوص عليها في القانون بل الدستور الذي ينص صراحة على أن المنزل لا تنتهك حرمته ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون، السيد الوزير المحترم.

في إطار مهامكم نسائلكم عن الإجراءات التي أنتم عازمون على اتخاذها لحماية المواطنين من الانتهاكات المذكورة ومن أداء الجيزة الغير القانونية والاسترزاق الغير المشروع على حساب الأبرياء بناءا على ماذام بناءا على شكايات كيدية مجهولة كاذبة التي تتخذ ذريعة لخرق حقوق الإنسان.

ثانيا: كيف تفسرون السيد الوزير هذه الخروقات التي تمس بشكل ساخر حقوق الإنسان بالأقاليم الشمالية؟ وهل لوزارتكم الوصية على حقوق الإنسان إجراءات عملية للحد منها؟

ثالثا: أليس من حق هؤلاء السكان التمتع بحقوقهم في بلدهم.

رابعا وأخيرا ألا تنوون تقدم بمشروع قانون لإلغاء النص القانوني الذي يسمح بتقدم بشكايات المجهولة والوشايات الكيدية والتي تعتبر سيفف مسلطا على رقاب المواطنين مع الاقتصار على الشكاية المعمولة من حيث يعرف الطرف المشتكي والطرف المشتكى منه احتراما لدولة الحق والقانون والمفهوم الجديد للسلطة وعملا بقوله (ص) إذا أتاك الخصم وقد خبئت عينه فلا تحكم له حتى يأتي خصمه فلعله فقئت عينه جميعا صدق رسول الله. شكرا السيد الرئيس. شكرا السادة الوزراء.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير المنتدب لحقوق الإنسان لتسليط الأضواء على السؤال أو الإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان:

أولا السيد الرئيس أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، وبالفعل هذا السؤال تيعتبر على واحد انشغال حقيقي في الأقاليم الشمالية وللأسف الشديد نتيجة ظروف ديال الاستعمار وديال التخلف وديال التهميش تتعيش واحد الواقع اجتماعي واقتصادي صعب من مخلفات هذا الواقع يعني انتشار واحد الزراعة ديال الممنوعات وديال المخدرات، وبالطبع أنا من هذه المنطقة وأعرف معاناة السكان مع هذه المنطقة وتجاوزات التي قد تقع وفق هذه الطرفة سبق للسيد المستشار حميد المودن أن أثار في اللجنة هذا الموضوع، وتنشكر على الاهتملم بهذا الموضوع، ما أود أن أؤكده هو أنه هذا مشكل، وقد صدرت تعليمات ودورية من وزارة العدل ديال الوكلاء في الأقاليم المعنية.

أولا: لتتبث من هذه الشكاية وتتبث من جديتها وأن تباشر مساطر التفتيش وفق المسطرة وتحت الإشراف المباشر للوكلاء رعاية لحرمة الناس ولحرمة المنازل ولحقوقهم ولواجباتهم. والسي حميد والسادة المستشارين يعرفون أنه المسطرة تقتضي هذا النوع من التفتيشات، لأنه تتعلق بآفة المخدرات وأنه كثيرا من الشكايات تؤدي اللي نتائج إيجابية فإذن صدرت تعليمات ودوريات تحث على التقيد بالمسطرة وأن كل تفتيشات....

ثانيا: تلزم الوكلاء أن يتبتوا من جدية ومن مصداقية هذه الشكايات للحيلولة دون ما أشرت إليه من شكايات انتقامية من شكايات كيدية إلى آخره، فإذن على المستوى المسطري وعلى المستوى القانوني سيتم خلق وتعبئة كل ما يمكن اتخاذه من آليات وصيانة لطمأنة الرأي العام تيبقى ما هو أهم هو كل التدابير الغير القانونية أي التدابير التنموية والاجتماعية اللي تيخص تصب في اتجاه إخراج هذه المنطقة من الرضع الذي يجعل جزءا كبيرا من السكان تحت.. مضطرين للعيش في هذه الظروف. ماأشرتم إليه السيد المستشار المحترم لا اليوم ولا بالتفصيل في اللجنة تعكف عليه المصالح الوزارية المختصة، لأنه بالفعل هذا مشكل يجب أن نجد لهذا المشكل حلا، أولا يحترم القانون ويحترم المساطر ولكن كذلك يعيد للمواطنين الطمأنينة والثقة لأننا على يقين أن مواطنين هذه المناطق يستحقون التكريم ويستحقون العناية ويستحقون الحماية ونحن في دولة تؤكد أنه مشروعها الأساسي هو احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات، فمن جديد أشكر لكم إثارة هذا الكوضوع ومن الأولويات في اتجاه العناية بالمناطق الشمالية إيجاد حل يوازن بين احترام القانون واحترام حقوق المواطنين. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ المودن له تعقيب.

أعتقد السيد المستشار حميد المودن.

بدوري السيد الوزير أشكركم جزيل الشكر على الجواب على الأقل تعاطفي بأنكم أنتم ولد المنطقة و،نحن ،لد المنطقة ديال الشمال، وسنبقى أقول سنبقى مادمنا في هذه المؤسسة البرلمانية، سنبقى نطرح السؤال، طرحناه على السيد وزير العدل وقال صراحة بأنها شكاية مجهولة هي سيف نو حدين، فمادام نو حدين إلا وأنه كيمكن يمس البشر اللي هو بريئ إذن سنبقى نطرح هذا السؤال، طرحناه على السيد وزير الادخلية قال لنا إذا كاينة شي حالة معينة أو حالات معينة احنا مستعدين نعلنها، إذن طرحناه من الناحية القانونية وطرحناه من الناحية السلطوية والآن احنا طرحناه من الناحية الحقوقية الإنسانية، طرحناه في الأقاليم ديالنا على السادة العمال، طرحناه على السادة الوكلاء العامون، على السادة الوكلاء ديال الدولة بالمحاكم الابتدائية، وسنبقى نطرخه، وطرحناه على الدرك لأن الأمور تطورت- السيد الوزير- مابقات شاي رسائل كتجيب الانسان اللي هو كيزرع كما قلتم القنب الهندي، ولات كتجي حتى للمسؤولين، كتجيب القياد، كتجيب بالقضاة، كتجيب وكلاء الدولة.

كتجيب البرلماني، يعني الانسان ولي الحقد، واحد يقدر يفسد جماعة يعني طرف ديال الجريدة كياخذه الأرض ويكتب فيه فلان عنده وعنده..و... في الدر، أنا أتحدى السيد الوزير والاشكاية

مجهولة واحدة مشات لرجال الضابطة القضائية وألفقى ذاك الشي اللي في الرسالة هو اللي في ذيك الدار، ماكاين شاي، والاحصاء هاهو عند الدرك الملكي وعند القضاة... آه وعند المحاكم، ماكاين شاي شي رسالة مجهولة واجدة ألقينا فيها هو ذيك الشي اللي كاين حقيقي، ولذلك علاش ماتكون شاي هذه الرسائل معلومة القانون تيقول رسالة معلومة فيها الاسم ديال السيد بغى ينتقم أو بغى يوصل للحقيقة احنا في دولة الحق والقانون ماحنا شاي في الغابة يذكر اسمه، يقول أنا أكتب بالسيد فلاني عنده وعنده... و... في الدار ديالو، اشنو غادي يضروا، علاش غادي نكتب رسالة مجهولة ورسالة كيدية، انتخابات جايا، انتقامات كثيرة، يعني كل واحد كيجيبها بطريقته، ارجوكم سيادة الوزير على الأقل من الناحية الانسانية وفي إطار التضامن الحكومي باش تطرح هذا المشكل في الحكومة، لأنه الناس رحلوا يعني ايلا بغينا نقول الشمال كله ولى يستقر في نواحي المدن، وبدات تلحقهم الرسائل للمدن والآن سنصل للجنوب، لأن رسالة مجهولة في أكادير أو في الرباط ماشي هي اللي في الشاون أو الحسيمة، علاش؟ ياك الرسالة المجهولة واحدة، واحدة كتدار في سلة المهملات، وواحدة كتجيب فيها، على كل حال السيد الوزير مشكل خطير وخطير جدا ولكن كيبقى للحكومة لها الصلاحية، وشكرا لكم السيد الرئيس على سعة الصدر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير حقوق الإنسان:

لا، فقط أود أطمئن السادة المستشارين باللي الحكومة واعية بحساسية هذا المشكل وأنه لا يمكن أن نسمح بأن تظل منطقة متهمة مع وقف التنفيذ، وأن وجود أقلية تتاجر في هذا الشيء لا يعني أنه المواطنين والساكنة كلها في هذا الشي، هنا الساكن ، لهذا المشكل وبحال اللي قلت لكم راه صدرت تعليمات كتابية ومشات دوريات الآن تحت أولا على التثبت من جدية، ومصداقية هذه الشكايات، وهناك حلول أخرى قيد الدرس إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال ما قبل الأخير موجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول معاشات المدنية للمستشارين المحترمين السادة عقا الغازي- التامك امبارك- عبد الصمد اعرشان، فليتفضل أحد السادة المستشارين... الاستاذ التامك محمد امبارك.

السيد المستشار التامك محمد امبارك:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة ماهو سؤال ماشي ديال المدنيين، ديال الجميع، هذا السؤال حقيقة حطينه عدة مرات ولكن فلنذكر فإن الذكرى تنفع المومن.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

في الحقيقة ماكاين في الوظيفة أو الشغل ديالهم مهما كان نوعه حينما يصلون للتقاعد كيكون في حيرة، ولاشك من المعيشة كتزاد والمصاريف كيتزادوا مرة فوق مرة ولكن المادة المعيشية والتقاعدات ديال المغاربة هي، هي، ولكن أسألكم السيد الوزير واش كاين شي مخطط جديد في هذه الحالة هذه تنظر فيه الحكومة في رعاية صاحب الجلالة ولاشك من السيد من اللي حاصل في التقاعد في هذه الحالة هذه كاين حتى من العمل ديالو وعندما توصل له السن كيبدى في الحيرة من الوضعية ديلو ومن المضيعة دايل ما يسمى بالعائلة ديلو، كلام المغاربة كلهم، كاين هنا أ السيد الوزير كاين الفرق شاسع ولكن مهول عند التقاعد اللي تقعد من شهر 12 من 1990، 31-12 واللي تقصد في 1991 في شهر 1، هذا فرق شاسع يباين وأكثر من الثلث، واش الناس كانوا يعملوا في إطار واحد وخرجوا يا الله من بينهم شهر أو بينهم النهار ولكن عندما خرجوا هاهو بعد ما خرج التقاعد هذا هو الفرق شاسع واش الحكومة نظرت في هذه الحالة هذه أو بقيت الحالة كما هي عليه واحنا بغينا نقول للسيد الوزير عن هذا القانون اللي تقال عنه، هذا القانون مافالت بث في هذه الحالة، هذه أنا القانون نعرف منه اللي نزل من عند الله كيف القرار العظيم، ماتزاد نصبة ولا خفضة، اما حقوق الإنسان ماخصها تنتهك لابد وأن تتبع وكل واحد يضمن حقه

على قدر العغمل اللي عمل ولا يكون بين المغاربة، المغاربة كاملين مغاربة رعايا ديال سيدنا جميعا ولهم وطنية ولهم غيرة على وطنهم ولا يكون بينهم تفاضل في التقاعد.

ثانيا واش الدولة فكرت في إصلاح هذه الحالة أو فكرت باش تحسن التقاعد برمته أو لازالت الأمور كما هو عليه، وشكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، فليتفضل.

السيد امحمد خليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للسؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم الذي أوجه له الشكر على عنايته بهذه الفئة من المواطنين فئة المتقاعدين التي كما تفضل قدمت خدمات جليلة للإدارة المغربية عبر تاريخ أدائها في هذه الإدارة، أعتقد بأن الأمر الذي طرحه السيد المستشار المحترم قد سوي نهائيا بفضل القانون رقم 40 في سنة 2001، الذي صادق عليه مجلسكم الموقر بالرجماع، أعتبر بأن القانون الذي صادقتم عليه تماما يزيل الحيف الكامل على الموظفين الذين تقاعدوا في سنة 1990 والذين تقاعدوا في سنة 1997، وأستطيع أن أؤكد كذلك بأن العناصر الثلاث الراتب الأساسي والتعويض عن الإقامة والتعويض عن المكافأة كلها أدمجت في التقاعد الآن، وبالتالي أصبحت هناك مساواة تامة بين جميع المتقاعدين سواء الذين خرجوا قبل سنة 91 أو الذين خرجوا سنة 1997، بدون شك هذا هو اهتمام الحكومة.

وبطبيعة الحال فإن هذا الإصلاح أدى إلى استفادة أكثر من 100,000 موظف ورصدت له الحكومة حوالي 400 مليون درهم وهذا شيء ليس باليسير ولكن هذه الشريحة من المواطنين تستحق منا جميعا أن نعتني بها وهذه الإشارة سواء من مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو من الحكومة بتكاثف تام من أجل أن يخرج هذا الإصلاح المهم الى حيز الوجود، نعتبره هدية قمينين بها أولئك الموظفين المتقاعدين الذين قدموا خدمات جلة، أعتبر بأن سؤالكم كذلك ينص على فئة القوات المساعدة، أخبركم بأن في هذه القوة المساعدة تدخل كذلك في إطار هذا الاصلاح الذي شمل سنة 97 وشمل سنة 1991، لأن التقاعد في الأنظمة العسكرية كذلك تقاعد الأنظمة العسكرية شمله هذا الإصلاح وبالتالي لم يبق هناك أي حيف بالنسبة لهذه الفئة من المواطنين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

الكلمة للأستاذ امبارك.

السيد المستشار التامك محمد امبارك:

لكن الذي سمعناه السيد الوزير الحقيقة في ذاك المسائل كنا سمعنا بهم لان مادرسناهم شاي هنا مزيان شخصيا سمعنا منها كانت الزيادة 14٪، وإذا كانت الزيادة 14٪، مستوى فيها اللي عنده... متقاعدين فيها جميعا، هذا حقيقة ماشي غادي يوصل نوك اللي كانوا عندهم نقص مع نوك الثانيين، فأنا السيد الوزير كنت دائما نتداعو بنقطة أخرى عندما يخرج في هذا السن اللي شغل فيها هم المدنيين والعسكريين عندما يخرجوا كما قلنا يبقاو في حيرة في هذا التقاعد ولكن احنا استبشرنا خيرا بالكلمة ديلكم وفي الإجابة ديالكم، ولكن كنا دائما نطالب باش هذا التقاعد يعاد فيه إعادة النظر بعد وفاة الهالك، تبقى ذيك العائلة والأرملة يبقاو في حيرة وخاصة إذا كانوا عدد ديال العائلات ذاك الشي كيتقسم في النصف مثلا النساء عندهم 1000 درهم تمشي له منها 500وتتبقى 500 للعائلة وهذه المسائل كنا حطينها عدة مرات في الأسئلة ديالنا ونتمنى إن شاء الله حتى هي تؤخذ بعين الرضى وبالقبول، وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

السيد الرئيس،

أريد أن أؤكد فقط للسيد المستشار المحترم أنه بالنسبة لإصلاح

النظام المتقاعدين هو من أجل الإنصاف لابد أن تكون هناك عبر التاريخ وفي المستقبل كذلك الإصلاحات، فالإصلاحات في هذا الميدان لا حد لها يمكن دائما أن نرتجي أن يكون إصلاح، فإصلاح 90 بدون شك كانت له سلبياته وإصلاح 97 بدون شك كانت سلبياته، هذا الإصلاح تدارك كل السلبيات، أما النظرة الشمولية الكاملة التي تتحدثون عنها فهذا يمكن أن يكون غدا موضوع إصلاح آخر، المهم بأنه بالنسبة لهذا الإصلاح نعتبره أن الاجماع الذي وقع عليه في البرلمان وإجماع كل الفئات المتقاعدين والمتعاقدين على أنه سوى الوضعية، نعتبر بأن هذا شيء مهم وأساسي نعم قد تكون هناك حالات ولكن هذه الحالات لا يقاس ب 14٪ أو 12٪ أو 2٪ لأنه لا يمكن للدولة أن تتبع كل موظف متقاعد يريد أن يقارن نفسه، بما كانت مع الآخرين، ليست القوانين والأنظمة ديال التقاعد هي هذه، نظام التقاعد العادل هو النظام الذي يسوى بين كل المتقاعدين الذين تتوفر فيهم شروط الانطباق وهذا هو مبدأ العدالة الكاملة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، قبل أن نختم الجلسة أريد أن أخبر المجلس الموقر بأنني توصلت برسالة تطلب السيدة وزيرة المكلفة بأوضاع المرأة وحماية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين بتأجيل سؤال المتعلق بالرعاية والاهتمام بالمسنين للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أبدوح وذلك طبقا للمادة 300 من القانون الداخلي، فالسؤال سيؤجل الى جلسة لاحقة طبقا للقانون وسنرفع الجلسة إذا سمحتم لمدة ربع ساعة وسترجع بعدها الى عقد جلسة ختامية لهذه الدورة وأشكركم وباسمكم أشكر السيد الوزير على المساهمة ورفعت الجلسة لمدة ربع ساعة.